الفصل الحادى عشر

الإسلام في مالي
في عصر الليبرالية الجديدة

بنجامين ف. سواريس

أصبحت مالي، إحدى أفقر البلدان في العالم، في نهاية القرن العشرين من البلدان الأكثر تلقياً للعون الأجنبي في العالم. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، أطنبت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية المانحة ومؤسسات التمويل الدولية في مدح مالي، كأنموذج للتحول الديموقراطي، وللقيام بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات التحرير. ولعقد من الزمان، أفلحت مالي في مقابلة الأهداف والجداول الزمنية لبرامج الإصلاح الهيكلي، وخطط الخصخصة، وخفض العجز في ميزانية الدولة، التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد وصف تقرير، صدر مؤخرًا عن وكالة المعونة الأمريكية (٢٠٠٢، ١١)، مالي بأنها مثال يُحتذى به في مثل هذه الإصلاحات. ويبدو أن إذعان مالي وتعاونها، والذي يرى فيه المقرضون والمانحون دلالة على "الحكم الرشيد"، ساعد على استمرار تدفق القروض، واشكال العون الخارجي الأخرى إلى البلاد.

وعادة تختفى المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية لبعض الدول المانحة الرئيسة لمالي عن الأنظار، وراء سيل من البيانات والحجج المكرورة عن ضرورات ومنافع إصلاحات "وفق اتفاق أراء وواشنطون" لاقتصاد مالي. غير أنه من الواضح، منذ بداية التسعينيات على الأقل، أن صناع السياسة في الولايات المتحدة

وأوروبا رأوا في مالي، بحدودها الطويلة مع الجزائر وموريتانيا، "سدًّا منيعا في وجه الإسلام المتطرف في أفريقيا"، حسب وصف الإكونومست إنتليجنس يونت (٢٠٠٢، ٤٧). وقد مُدحت مالي على المستوى الدولي كأنموذج للتسامح، ولتمسكها *بالعلمانية*، كما وُصفت بعد ١١ سبتمبر/أيلول بأنها "المثال الوحيد للحرية في بلد، غالبيته من المسلمين" في العالم (مورافشيك ٢٠٠١). غير أن كل هذا تغير بعد ذلك، وبدأت وثائق الحكومة الأمريكية الرسمية تُحذر من أن مالي "قد تُصبح أرضًا خصبة للأصوليين الإسلاميين" (وكالة المعونة الأمريكية ٢٠٠٢، ١٨)،[١] وكُثفت تبعًا لذلك سياسة "التواصل" الأمريكية الرسمية مع المسلمين، في مالي وأماكن أخرى. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢ في مالي، بدا بعض المراقبين – من صناع القرار والصحفيين، على حد سواء – مندهشين بحق أن القادة الدينيين المسلمين في مالي أصبحوا "فجأة" يجأرون بالشكوى "من كيفية إدارة الدولة العلمانية في مالي" (باكستر ٢٠٠٢؛ وكولومبانت ٢٠٠٢). وقد كان لبعض الزعماء الدينيين في مالي مطالب سياسية محددة، ودعموا مرشحين وأحزابًا سياسية بعينها، مما فسّر بأنه دليل على بروز "الإسلام السياسي" وربما حتى "الإسلاموية" الثورية الخطيرة في البلاد.[٢] غير أن الشكاوى المزعومة للقادة الدينيين المسلمين في مالي لم تكن مفاجئة أو جديدة، بل كانت، كما سأبين لاحقًا، على صلة بجدل قائم ومستمر عن الإسلام *والعلمانية* والسياسة في مالي. ووجه الجدة في عام ٢٠٠٢ هو نوع الخطاب، الذي يستخدمه بعض القادة والناشطين الدينيين المسلمين في تذمرهم وانتقاداتهم؛ ففي عصر الليبرالية الجديدة والحكم "من على البُعد" (فيرجسون وجوبتا ٢٠٠٢)، تغيرت شروط الحوار بفضل الأشكال الجديدة للتنظيمات، وازدياد الصلات المتشابكة الدولية والعابرة للحدود، واستخدام تكنولوجيا الاتصال الجديدة. وستجبرنا بعض الحوارات، التي جرت مؤخرًا عن الإسلام والعلمانية والسياسة على إعادة النظر، في بعض الافتراضات، التي وضعها البعض عن الدور المستقبلي "للمجتمع المدني" – أحد الحلول السحرية لكل مشكلات العالم، التي يُبشَّر بها كثيرًا – في البلدان ذات الأغلبية المسلمة على وجه الخصوص، وفي مجتمعات ما بعد الاستعمار عمومًا.[٣]

تناقضات

لابد، بداية، من تأكيد أهمية فهم مالي كمكان ملئ بالتناقضات، والمطابقات والتراكيب الصارخة. ورغم أن هذا الزعم قد يبدو سطحيًا، أو حتى أوهاماً أنثروبولوجية، إلا أن أوجه التناقض والتطابق تشمل الإسلام، من ناحية، وما نسميه المعتقدات "الوثنية"، أو الأفريقية "التقليدية"، من ناحية أخرى؛ والمسلم وغير المسلم: والأفريقي والغربي. وقد أصبح من المعتاد لدى علماء الاجتماع تحديد أنماط مختلفة للثقافات الهجين في المجتمعات التي يدرسونها، ولكن لن يكون مثل هذا المنهج التحليلي كافيًا، لمساعدتنا على فهم مالي المعاصرة وتاريخها.

مالي مكان مُورس فيه الإسلام لألف عام على الأقل، والإسلام أمر في غاية الأهمية هنا، ولكن ذلك لا يعني أن كل الماليين مسلمون. وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من الماليين مسلمين، فليس هنالك نمط واحد، يكون عليه المسلم. غير أن للإسلام مكانة مركزية في المخيلة الاجتماعية والتاريخية في مالي، والماليون يشيرون دائمًا إلى مراكز العلوم الإسلامية، الشهيرة في بلدهم، مثل: تمبكتو ودجيني–ونكتفي بذكر المراكز المعروفة خارج مالي، كما يذكرون أيضًا حكام مالي المسلمين في الدول، والإمبراطوريات، التي قامت في مالي قبل الفترة الاستعمارية، ويذكرون العلماء السابقين والشيوخ وأصحاب الكرامات في الماضي البعيد أو القريب، أثناء العهد الاستعماري أو بعده.[٤] ومثل هذه الشخصيات التاريخية والأسطورية لها علاقة معقدة مع الخطاب المناهض للاستعمار والخطاب الوطني، كما أن لها لونًا إقليميًا يمكن الإشارة إليه تلميحاً. وفي الوقت نفسه، فإن مالي مكان، فيه للأشياء التي تقع خارج الإسلام – أي الأشياء غير الإسلامية (ليس بالضرورة "الغربية") – أهمية بالغة. وفي الواقع، فإن الماليين يستشهدون بانتظام بشخصيات تاريخية وأسطورية غير مسلمة، أحيانا، جنبًا إلى جنب، مع الشخصيات المسلمة. كذلك تنتشر في أنحاء مالي مراكز وعواصم وفضاءات غير إسلامية، تشكل أيضًا جزءًا من المخيلة المالية.

ومعرفة سلطة تحديد ما هو الإسلام أو ما هو الإسلامي، وإلى أي مدى ستتغير ماهية الإسلام أو الإسلامي بمضي الوقت، تساؤلات غاية في الأهمية.[٥]

ليس بالضرورة الارتحال بعيدًا عن المراكز الحضرية في مالي؛ لاكتشاف هذا التطابق، ورغم أن علماء الأنثروبولوجيا اعتمدوا، مؤخرًا، على البحث الميداني في أماكن نائية، وسط مجموعات مهمشة لإثبات "حداثتها" ومشاركتها الطويلة في فترات العولمة السابقة[٦]، إلا أنني أفضل التركيز على باماكو، المدينة الاستعمارية التي أصبحت عاصمة مالي بعد الاستقلال. وباماكو، أكثر مدن مالي سكانًا، وهي أيضًا أهم مركز للنشاط الاقتصادي والسياسي والتعليمي والثقافي وللعون الأجنبي؛ نظرًا لأن مالي - وفق النمط الفرنسي - تتبع نظامًا مركزيًا صارمًا. وفي أكثر مناطق باماكو ازدحامًا، نجد المسجد الجامع الضخم المهيب حديث البنيان، الذي تُباع خلفه مكونات ما كان يُسمّى في الفترة الاستعمارية "الشعوذة"، ويُسمي الآن الأديان الأفريقية "التقليدية"، أو "الطب". وهذه المكونات هي أعضاء حيوانية مجففة ومجهزة (قرون وجماجم وأطراف حيوانية، وأشواك لحيوانات برية)، تُباع وتُشترى، إلى جانب الأوعية النحاسية التي تُستخدم في كتابة التمائم "السحرية" والعلاجية، وتشكيلة واسعة من النباتات الطبية، يُباع بعضها الآن على نسق العقاقير الغربية. ورغم أنه من الصعوبة على الباحثين، الذين يعملون في غرب أفريقيا المسلم، مقاومة الانسياق وراء ما هو غريب، فإن وصفي التالي لمحتويات ما قد يبدو كجراب الحواة، له هدف آخر أكبر من مجرد تصيد الغرابة. وكل هذه الأشياء "التقليدية" معروضة للبيع في مكان، لا يبعد كثيرًا عن المكان الذي تباع فيه أشياء لا شك في إسلاميتها، بعضها في الواقع سلع دينية إسلامية "حديثة"، كنسخ القرآن ومسابح الصلاة، ومطبوعات عن الإسلام وتسجيلات لخطب لأكثر وعاظ البلاد شعبيةً (ستاريت ١٩٩٥).

وعلى بعد خطوات من هذه الأسواق، نجد مكاتب "راديو إسلاميك"، محطة الإذاعة الإسلامية، الموجودة في مباني مجمع المسجد. ومنذ ١٩٩٤، بث "راديو إسلاميك" برامج إذاعية منتظمة، يحث فيها دُعاة مسلمون (غالبًا من المجددين

وأحياناً بعض الشخصيات البارزة في الطرق الصوفية الرئيسة) الماليين بلغة عاطفية على اتباع السلوك اللائق بالمسلم المعاصر. والطريقة الصحيحة المزعومة، لتكون مسلمًا، تشتمل على مجموعة من الطقوس الموحدة – الصلوات المنتظمة، والصيام أثناء شهر رمضان، والتصدق – التي أصبحت شائعة وسط الماليين المسلمين، بغض النظر عن الفروقات الاجتماعية (الموروثة أو غيرها)، خلال العقود القليلة الماضية.[٧] والطريقة الصحيحة لكي تُصبح مسلمًا – كما يدعو إليها "راديو إسلاميك" – هو نبذ "الشعوذة"، التي تُباع مكوناتها على بعد خطوات من محطة الإذاعة، واجتناب عدد من الأشياء والممارسات، المعتبرة غير إسلامية، بعضها أكثر مدعاة للإدانة من غيرها.

والفكرة الأساسية المتكررة في خطاب معظم الوعاظ (وعامّة الناس)، في مالي، أن عددًا من الأمور المشينة أصبحت متوافرة للماليين، منذ انقلاب ١٩٩١، الذي أنهى الحكم المتسلط للرئيس موسى تراوري، وأقام حكومة انتقالية قادت في النهاية إلى انتخابات تعددية في علم ١٩٩٢. وليس بعيدًا عن مقر راديو إسلاميك، فإن هنالك "أكشاك"، يستطيع المرء أن يراهن منها على سباقات الخيول في فرنسا، عن طريق مؤسسة المقامرة الفرنسية "باري ميوتويل أوربان دو مالي"، وهي وسيلة تُيسر المقامرة للجمهور، نشأت مباشرة بعد الانتخابات التعددية والتنفيذ المتسارع للإصلاحات الليبرالية الجديدة. وفي أيام الخميس، يستطيع المرء أن يطلع على نتائج المراهنات، التي يبثها التلفزيون القومي، بعد أقل من ساعة من بث البرنامج المسمى *"المجلة الإسلامية"*، وهو برنامج أسبوعي، يستضيف أحياناً بعض الدعاة، الذين تُذاع مواعظهم على "راديو إسلاميك"، استعدادًا لصلاة الجمعة، التي يحرص معظم الماليين على حضورها. وفي الأمسية نفسها، ربما يُبث التلفزيون مسلسلاً من أمريكا الجنوبية ناطقًا الفرنسية، أو برنامجًا عن التراث الثقافي لمالي، أو مسابقة جمال أفريقية.[٨] كذلك يمكن لعديد من الماليين، الذين لا يمتلكون أجهزة تلفزيون، الحصول على نتائج المراهنات عن طريق الإذاعة القومية، قبل نحو ساعة من بث برنامج ثابت، اسمه *"قواعد الإسلام"* يشارك فيه نفس الدُعاة، الذين يشاركون في "راديو إسلاميك".

وفي رأيي، لا يمكن فهم مالي المعاصرة قبل تفهم بعضٍ من هـذه التناقـضات، التي يدور حولها كثير من الجدل والنقاش في مالي.

فيما بعد الاستعمار

على بُعد خطوات من السوقين، اللذين يعرضان السلع الإسلامية "الحديثـة" و"التقليدية"، ومقر محطة "راديو إسلاميك"، والمسجد الجامع، تقع مباني الجمعية الوطنية لمالي؛ حيث يجتمع نواب الأمة المنتخبون. وكما أسلفت، تمت الانتخابات التعددية في عام ١٩٩٢. وبعد عشرة أعوام من ذلك، كان لمـالي شـرف أن تصبح أول دولة أفريقية، تشهد حكم رئيسين منتخبين، الواحد تلو الآخر. ويمكن القول بأنه بين الأمور العديدة، التي ورثتها الدولة المالية بعد الاستقلال عن فرنسا هو مدنية الدولة؛[٩] ويُعتبر الدين، وفق الأنموذج الفرنسي، شأناً شخصيًا ومذهبيًا. وفي ضوء مثل هذا الفهم للدين كمعتقد خاص، لا يُتوقع أن تتدخل الدولـة فـي المسائل الدينية. غير أننا يمكن أن نرى في العلمانية خطابًا ثانويًا، مثلما كانـت القومية خطابًا ثانويًا في الهند والمجتمعات الأخـرى، بعـد نهايـة الاسـتعمار (شاترجي١٩٩٣). فمنذ استقلال مالي في عام ١٩٦٠، سعت كـل الحكومـات المالية، ابتداءً من الحكومة الاشتراكية، وانتهاءً بآخر حكومة منتخبة ديموقراطيًا، إلى ربط نفسها بالإسـلام وبـبعض مظـاهره العلنيـة. ورغـم أن الحكومـة الاستعمارية العلمانية سعت سعيًا حثيثاً إلى ربط نفسها بالإسلام، إلا أن الفـرق هو أن كل حكام مالي، بعد الاستقلال، كانوا مسلمين، واجتهدوا في تقديم أنفسهم كذلك. ومثلها مثل رصيفتها الاستعمارية، أقدمت الدولة المالية بعـد الاسـتقلال على تدخلات سافرة فيما يُعتبر شؤونا دينية.

وفي واقع الأمر، شاب العلمانية في مالي كثير من التناقض، كمـا يوضـح المثال التالي؛ فقد تأسس "راديو إسلاميك" حقيقة في عام ١٩٩٤ بواسطة بعـض الأعضاء البارزين في الجمعية المالية لوحدة وتقدم الإسلام، والتي أنشأتها الدولة في عام ١٩٨٠، لتكون المنظمة الإسلامية الرسمية الوحيدة. وقد أنشئت الجمعية، في أعقاب الثورة الإيرانية؛ لتقوم على وجه الخـصوص بمعالجـة النزاعـات

والخلافات بين التيارات التجديدية، والتيارات المنتمية للطرق الصوفية، التي تخالفها حول الممارسات الدينية الإسلامية، وتُنازعها في قيادة المجتمع المسلم. كذلك أوكل للجمعية، رسميًّا، مهمة تنسيق العون المالي الضخم من الدول الإسلامية، مثل: المملكة العربية السعودية وليبيا وإيران ودول الخليج، للمساجد والتعليم والمراكز الثقافية الإسلامية. وفي ضوء التزام الحكومة الجديد بعد ١٩٩١ بحرية التجمع، أسس الماليون عددًا من المنظمات الإسلامية، ولم تعد الجمعية المالية لوحدة وتقدم الإسلام، المنظمة الوحيدة المعترف بها رسميًّا في البلاد. وقد شجعت الحكومة، في السنوات القليلة الماضية – على النمط الفرنسي مرة أخرى – تكوين "مجلس إسلامي أعلى". ومثل رصيفه الفرنسي، الذي أسسته الحكومة الفرنسية مؤخرًا، سيمثل "المجلس الإسلامي الأعلى" في مالي كل المسلمين، ويكون "المتحدث الرسمي، والوحيد، باسمهم مع الجهات الرسمية في كل المسائل، ذات الصلة بممارسة الإسلام" (ديارا ٢٠٠٢). وتتصل مثل هذه الخطوة اتصالاً مباشرًا بجهود الدولة المستمرة؛ لتنظيم ومراقبة أنشطة الشخصيات الإسلامية الدينية، والمسلمين عمومًا. وفي الوقت نفسه، لابد من النظر إلى هذه الإجراءات، في إطار تاريخ الاستعمار (من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٠) وفترة ما بعد الاستقلال. ولعل من أكثر أمثلة الاستمرارية من العهد الاستعماري وحتى عصر الليبرالية الجديدة الحالي إثارة للانتباه، هو اعتبار الإسلام والمسلمين من بين المشكلات الكبرى، التي قد تعترض الحُكم في مالي.

وقد سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، أثناء فترة الاستعمار، إلى تقييد أنشطة رجال الدين المسلمين، وحصرها في المجالات الدينية والتعليمية، مثل: الصلاة والطقوس الحياتية والمدارس القرآنية وزعامة الطرق الصوفية. "ولكن كان هنالك دائماً استثناءات مهمة لهذه السياسة، حينما تكون مشاركة {بعض أعضاء}..... المؤسسة الإسلامية "المخلصين" في السياسة والدين والسياسات العامة جزءًا لا يتجزأ من سياسات الإدارة الاستعمارية، تجاه الإسلام والمسلمين" (سواريس ٢٠٠٥ أ، ٢١٢؛ انظر أيضًا روبنسون ٢٠٠٠؛ وروبنسون وتريود ١٩٩٧). كذلك فإن بعض القيادات الدينية الإسلامية – زعماء الطرق الصوفية والشيوخ الذين يدعونهم *"مرابطين"* – لهم علاقات وثيقة مع مسئولين كبار في

الدولة، عقب الاستقلال، بما في ذلك المسئولون في الحكومات المنتخبة ديموقراطيًا مؤخراً.

وعلى الرغم من أن للحكومة المالية قوانين مستمدة من القوانين الأوروبية، يستخدم المسلمون في مالي مبادئ قانونية مستمدة من *الفقه* الإسلامي - وعلى الأخص من المذهب المالكي - في تسيير أحوالهم الشخصية.[١٠] وعلى سبيل المثال، يعتمد التجار المسلمون كثيرًا على مثل هذه المبادئ في معاملاتهم التجارية، ويشمل ذلك تحريم الفائدة والمزادات. كذلك يطبق كثير من المسلمين عادة مبادئ القانون الإسلامي في مجال الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث.[١١] ويحدث هذا رغم تعارض مثل هذه المبادئ مع القانون المالي المدني أحياناً، ويقدم عدد من رجال الدين في مالي النصح للجمهور عن كيفية الالتزام بالمبادئ القانونية الإسلامية؛ فقد اشتهر مثلاً أحد العلماء المسلمين الماليين، وهو أحمد عثمان با، الذي توفى مؤخرًا، عن طريق كتبه المنشورة (با ١٩٩٢)، وله شهرة أوسع لخبرته في مسائل الميراث. وقد التجأ إليه العديد من الأشخاص من كل أرجاء مالي، للاستفادة من علمه الغزير في الفقه الإسلامي؛ لحل المنازعات حول الميراث، أو لتفادي حدوثها. ويقوم عدد كبير من المسلمين بزيادة الوعي، عن طريق الخطب والكتابات لتعليم السلوك القويم للمسلم.[١٢] ويشمل ذلك الخطب المسجلة على الأشرطة المسموعة والمرئية، وبينها خطب شريف عثمان مدني حيدرة، أشهر الدعاة في مالي.[١٣] ومثل هذه التوجيهات والنصائح ليست بالطبع ملزمة في الدولة المدنية، غير أن التهميش المتزايد للفقه ورجال الدين الإسلامي، أثناء الفترة الاستعمارية وبعدها لم يقد - كما قد يُتوقع - إلى الجدل الحاد حول الشريعة، الذى شهدته مؤخرًا بلدان أخرى مثل نيجيريا. وعلى الرغم من أن معظم رجال الدين في مالي يستشهدون كثيرًا بالشريعة، لا نجد إلا عددًا قليلاً من الماليين، الذين يطالبون بأن تصبح الشريعة قانون الدولة.

وإذا كان التعليم والمدارس المدنية، التي تدرس باللغة الفرنسية من أهم أعمدة المشروع الاستعماري الفرنسي في غرب أفريقيا، فإن هذا التعليم لم تقل أهميته في مالي بعد الاستقلال. فالبيروقراطيون وموظفو الخدمة المدنية

والخبراء الفنيون والإداريون والموظفون الآخرون، الذين يُديرون ما يُسمى بالقطاعات الحديثة في الاقتصاد والدولة، تلقوا التعليم في معظم الأحيان في مدارس اللغة الفرنسية، التي تدعمها الدولة. وقد أسهم ذلك في تهميش المتخصصين في الدين الإسلامي – بما في ذلك المجددين والمصلحين – بالإضافة إلى مؤيدي الطرق الصوفية، رغم معرفتهم الدينية العميقة المستندة إلى معرفة اللغة العربية. كذلك فإن معظم الذين أكملوا تعليمهم المدني باللغة الفرنسية يعتبروا أن المتخصصين في علوم الدين الإسلامي والفقه، الذي ما زال الكثيرون يتعلمونه ويُعلمونه، قد تجاوزهم الزمن أو رجعيين.

وخلال العقود الماضية، أصبح العديد من المسلمين الماليين، بما في ذلك المختصين في الشؤون الدينية، ناشطين في مجالات، لا تتصل بأنشطتهم الدينية والتعليمية "التقليدية"، فقد شارك كثير منهم كمؤسسين وممولين ومعلمين، في المؤسسات التعليمية الإسلامية الخاصة، التي تسمى في مالي "مدرسة"؛ حيث يتلقى الطلاب، مقابل رسوم دراسية، تعليمًا حديثًا باللغة العربية؛ إضافةً إلى التعليم الديني الإسلامي (برينر ٢٠٠١)، ورغم أن بعض هذه المدارس تستخدم اللغة الفرنسية أحيانًا، إلا أن معظمها لا يفعل ذلك. ويعزى انتشار هذه المدارس الخاصة إلى الروابط التعليمية والمالية بالشرق الأوسط العربي، والتي توثقت منذ السبعينيات. وقد ذهب معظم خريجي هذه المدارس لتلقي الدراسات العليا في العلوم الإسلامية في الخارج؛ خاصة في مصر والمملكة العربية السعودية. وعند عودتهم إلى مالي، يواجه هؤلاء الخريجون، بتخصصاتهم الدينية وتعليمهم العربي، صعوبة في دخول تلك القطاعات الاقتصادية، التي تتطلب معرفة اللغة الفرنسية.

أكد الدستور المالي الجديد الذي أُعتُمد بعد انقلاب ١٩٩١ مبدأ المدنية، ولم يسمح بتكوين أحزاب سياسية مبنية على الدين. وفي ضوء التزام الدولة القوي بحرية التجمع والتعبير، انتشرت الجمعيات والمنظمات الجديدة في البلاد، وكذلك الصحف والمحطات الإذاعية. وتمتلئ مالي الآن – مثل بلدان كثيرة أخرى – بشتى أنواع المنظمات والجمعيات غير الحكومية الجديدة – ببعض لبنات المجتمع

المدني المزعوم. وتركز المنظمات التي لها مصادر خارجية؛ للتمويل والموظفين والدعم على مجالات الصحة والتعليم، وقضايا المرأة، وحقوق الإنسان والتنمية. وتعمل بعض هذه المنظمات، في بعض المجالات، التي تقلص فيها دور الدولة؛ نتيجة لمتطلبات السياسيات الليبرالية الجديدة.

وبعض هذه المنظمات والجمعيات الجديدة إسلامية التوجه؛ ولذلك تجاهلها المانحون الغربيون، قبل ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وهنالك عشرات من الجمعيات الإسلامية الجديدة في مالي، معظمها ليس حضريًا فقط، بل ينحصر وجودها في باماكو والمدن الأخرى في البلاد. وإذا كان لبعض هذه المنظمات الإسلامية غير الحكومية صلات متشعبة بالخارج، فإن معظمها يُحاول أن يجمع التبرعات لبناء المساجد والمدارس، والمشاريع التنموية من مانحين أثرياء محليين، أو من الخارج دون نجاح يُذكر. ومعظم مؤسسي وقادة وناشطي هذه المنظمات من خريجي المدارس الدينية، أو من بين الذين تلقوا تعليماً دينيّاً "تقليديًا". ومعظمهم مثقفون مسلمون أصبحوا، بعد الاستقلال، أعضاء في النخب الجديدة، التي تلقت تعليمًا عاليًا، ولها صلات وروابط متشعبة مع الخارج (قارن روي ١٩٩٤، ٢٠٠٤). ويشجع أفراد هذه النخبة أتباع طقوس دينية منتظمة، تشمل المواظبة على الصلوات الخمس اليومية، ويركزون في غالب الأحيان على تشكيل القضايا الأخلاقية لدى الرأي العام بطريقة علنية. وفي الواقع، يحرص معظم هؤلاء على إسلام عام غير شخصي (سالڤاتوري ٢٠٠٠)، بحيث تتجنب المسائل الإسلامية ما يُعتبر غير إسلامي، سواء كان "أفريقيًا" أم "غربيًا". ومن المدهش أنه رغم أن هذه النخبة المسلمة الجديدة تضم المنتمين إلى الطرق الصوفية ومنتقديهم من الإصلاحيين، أفلحت قلة منهم فقط في اجتذاب جمهور كبير من المؤيدين. والاستثناء الوحيد هو النجم الإعلامي المسلم شريف حيدرة، الذي رغم كونه من الوعاظ الحديثين، وزعيم جمعية إسلامية كبري، هي "أنصار الدين"، إلا أنه يتصرف، وكأنه زعيم تقليدي لإحدى الطرق الصوفية، أو كأنه من الشيوخ أصحاب الكرامات *(المرابطين)*.[١٤] وبجانب هذا الزعيم الديني، لم يستطع أي عضو من النخبة المسلمة الجديدة أن يحل محل أحد زعماء الطرق الصوفية أو المشايخ أو "المرابطين"، الذين يعيشون في مراكز

دينية إسلامية خارج العاصمة. ورغم جهودهم الدائبة ومحاولاتهم، منذ عام ١٩٩٠، لتمثيل عامة المسلمين أو التحدث باسمهم، يفتقد معظم أعضاء النخبة الإسلامية الجديدة في باماكو السلطة الدينية، ولذلك ليس لهم أتباع يُذكرون.

الحوارات العامة

ساد في مالي عقب الانقلاب العسكري في بداية التسعينيات جو من التفاؤل، عززه نمو اقتصادي سريع واستثمار في البنيات التحتية، وازدهار قطاع البناء، ونمو الأحزاب والتجمعات السياسية، ووسائل إعلام خاصة نشطة. غير أن جو التفاؤل هذا سرعان ما بدأ في التبخر بازدياد الإضرابات الطلابية، وتعطيل المدارس الحكومية، وانتفاضة الطوارق/العرب في مناطق عديدة من البلاد، والخلافات السياسية الحادة، والتشرذم والفوضى الانتخابية. وزاد الطين بلّة تخفيض العملة في بداية عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٠ بالمائة – وفقًا للوصفات الليبرالية الجديدة – والتدهور الاقتصادي، الناجم عن ذلك الذي عانى منه معظم الماليين. ولكن حتى قبل تبخر جو التفاؤل العام، كان لبعض الماليين عدد من الهموم والشكاوى، وقدر من عدم الرضى تم التعبير عنه أحيانًا في إطار الإسلام، والقيم والأخلاقيات الإسلامية. وفي واقع الأمر، لعب مختلف الناشطين المسلمين والجمعيات الإسلامية دورًا مركزيًّا في التعبير عن هذه الهموم، عبر سلسلة من الحوارات المهمة، المليئة بالاتهامات أحيانًا، سأستعرض بإيجاز أكثرها أهمية.

عقب انقلاب عام ١٩٩١، أعرب أحد القادة الدينيين المسلمين في مالي عن القلق بأن كل شيء، غدا مسموحًا به في المجتمع المالي.[١٥] وقد سمعت مرارًا أثناء البحث الميداني في التسعينيات مواطنين ماليين، يُناقشون ويتحسرون على جو الإباحية والتحلل والفساد الأخلاقي، الذي يبدو أنه صاحب إسقاط نظام موسى تراوري المتسلط؛ فقد سُمح للحانات والملاهي الليلية بأن تظل مفتوحة، أثناء شهر رمضان، بعد أن كان نظام موسى تراوري يأمر بإغلاقها. وقد أحس كثير من الماليين بالانزعاج بسبب ذلك، وبدأ نقاش مستفيض حول ضرورة تغيير هذه السياسة، فقد احتج الماليون العلمانيون أن إغلاق الحانات والملاهي

الليلية، أثناء رمضان، يُخالف مبدأ مدنية الدولة، وإبقاء هذه المؤسسات مفتوحة تأكيدًا لهذا المبدأ غير القابل للتصرف. غير أنني سمعت من يقول إن هذه الحُجة باطلة؛ لأن الحانات والملاهي الليلية مرتبطة أكثر بالسياحة، التي تسعى الحكومة لتشجيعها من خلال سياسات التحرير الاقتصادي؛ إذ لا يُمكن اجتذاب السياح؛ خاصة الغربيين منهم، في غياب الحانات والملاهي الليلية. وقد صحب التحرير الاقتصادي، وقدوم شتى ضروب المستثمرين، الذين كان لهم قدر من الحرية في فتح المحال التجارية، وظهور الحانات، كبيرها وصغيرها، فجأة في مختلف مناطق العاصمة.

أحس العديد من الماليين بالحذر والغضب تجاه هذا الانفتاح في المجتمع، الذي أصبح يعني عرض الأفلام الإباحية في دور السينما ليراها الجميع. وفي بداية التسعينيات، هدد بعض الماليين باستخدام العنف ضد دور السينما، التي تعرض مثل هذه الأفلام. وفي عام ١٩٩٢، عُلّقت لافتة مكتوبة بالفرنسية بخط اليد على إحدى دور السينما في وسط باماكو، تقول:

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذير

نطالب الإدارة ..... بوقف الإعلان عن الأفلام الإباحية وعدم عرضها. وإذا لم يتم ذلك، سنقوم بتحطيم السينما إن شاء الله، وشكرا.(١٦)

ورغم أن معظم دور السينما في باماكو، وفي أماكن أخرى من البلاد توقفت عن العمل، بعد وقت قصير من هذه الحادثة، كان مرد ذلك يعود – فيما يبدو – إلى انتشار أجهزة الفيديو، أكثر من كونه نتيجة لهذه التهديدات. وبانتشار هذه الأجهزة على نطاق واسع، أصبحت مشاهدة الأفلام الإباحية تتم في المنازل، وانتهى تبعًا لذلك الجدل حول عرض هذه الأفلام، وإن استمر الجدل حول تهديدات أخرى جديدة للأخلاق العامة. وفي الواقع، كان الهدف الرئيس للانتقاد هو مجال واحد، تدفقت فيه استثمارات ضخمة ونمو سريع في فترة التحرير الاقتصادي هو *"ميزون دو باس"* (كما سُميت في مالي)، وهي أماكن يمكن للجمهور (عادة ثنائي غير متزوج) استئجار غرفها بالساعة. وقد فتح أصحاب

الفنادق والحانات والمستثمرون الآخرون هذه الأماكن في كل أنحاء المدينة، وكان بعضها، خاصة تلك التي يرتادها الموسرون، يقع بالقرب من المساجد والمدارس الدينية. ويبدو أن المستثمرين جنوا أرباحًا طائلة من هذه البيوت؛ مما مكنهم من مزيد من الاستثمار في هذه النوع، وفي المجالات الفندقية ذات الصلة.

والقضية الخلافية المهمة الأخرى كانت الميسر. ورغم أن الزعماء الدينيين المسلمين في مالي أدانوا جميعًا لعب الميسر للجمهور، عن طريق المراهنات على سباق الخيول، على أساس أنه ممنوع وفق تعاليم الإسلام، لا يعني هذه أن المالي العادي لا يلعب الميسر، وأنا أعرف شخصيًّا عددًا من الماليين، الذين يمضون وقتًا طويلاً ليختاروا الخيول، التي سيراهنون عليها، أثناء صيامهم لشهر رمضان. غير أن كثيرًا من الماليين المسلمين غضبوا، حين افتُتح أول "كازينو" للقمار في البلاد – مخصص فيما يبدو للأثرياء – في وسط باماكو. وفي حين كان الماليون العاديون يراهنون على الخيول في "أكشاك" الرهان المنتشرة في أرجاء المدينة، كان ميسورو الحال يلعبون الميسر، بعيدًا عن أعين المتطفلين في الغرف المغلقة "للكازينو"، الذي يُشاع أن له صلات بعالم الجريمة المنظمة في أوروبا.

كان الجدل وعدم الرضى لدى المسلمين معممًا في البداية، يركز بصفة خاصة على تدهور الأخلاق والانحلال والإباحية، وأحيانًا على عرض الأفلام الإباحية والميسر، غير أن هذا الوضع تغير في منتصف التسعينيات، عندما انتقلت المنظمات الإسلامية إلى مركز الجدل الدائر، حول مختلف قضايا المرأة؛ إذ إنه بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة في بيجين في عام ١٩٩٥، والذي شارك فيه الماليون بنشاط، نظمت مجموعة من الجمعيات الإسلامية المالية اجتماعًا جماهيريًّا ضخماً، أمّه الرجال والنساء، وأصدروا تحت مظلة "القيم الإسلامية" بيانات عامة، اعترضوا فيها كمسلمين على "إعلان وبرنامج عمل" مؤتمر بيجين عن حقوق المرأة بطريقة، لم يكن يصعب التنبؤ بها.[١٧] وفي واقع الأمر كانت بعض اعتراضاتهم تتفق مع اعتراضات الدول

ذات الأغلبية المسلمة مثل إيران. وقد انتقدت المنظمات الإسلامية المالية؛ خاصة المنظمات المدنية النسوية، غير الحكومية في مالي، التي شاركت في مؤتمر بيجين، وأيدت برنامج العمل لممالأتها للأجندة العلمانية الغربية والقيم الغربية عمومًا.

وكانت القضية الثانية التي أثارت كثيرًا من اللغط، هي قضية ختان الإناث. فمنذ مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، الذي انعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، حين طولبت كل البلدان بوقف الختان، شنت وكالات الأمم المتحدة والكنيسة الكاثوليكية، ومختلف المانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية المالية حملات لمناهضة ختان الإناث في مالي.[١٨] وقد كانت على رأس الحملات المناهضة لختان الإناث إحدى أبرز الناشطات في مجال حقوق المرأة، فاتومارا سيري دياكيتي، وهي معلمة سابقة ونقابية متمرسة، ورئيسة جمعية دعم والدفاع عن حقوق المرأة، والحائزة على وسام الشرف الفرنسي. وفي الواقع، كانت دياكيتي من أعلى الأصوات، المطالبة بالمنع الفوري للختان، وحاولت – بجانب الناشطات في مجال حقوق المرأة والعلمانيين الماليين – أن تبرهن أن ختان الإناث، خلافًا لختان الذكور، ليس جزءًا من التعاليم الإسلامية (دمبيلي ٢٠٠١). غير أن معظم الماليين يعتقدون أن العكس هو الصحيح، وزعم القادة الدينيون المسلمون والناشطون من مختلف الجمعيات الإسلامية، أن ختان الإناث، مثله مثل ختان الذكور، هو في الواقع ممارسة دينية إسلامية، يمكن تطويرها طبيًا (سيلا ٢٠٠١؛ وكيمبيري ٢٠٠١ أ، و ٢٠٠١ ب). وقد غضب بعض الماليين المسلمين من الحملات المنظمة، ضد ختان الإناث في البلاد، التي اعتمدت على المنظمات غير الحكومية المالية مثل منظمة دياكيتي، والتي استخدمت المسرح والموسيقى ووسائل الإعلام؛ لنشر رسالتها المناهضة لختان الإناث، بينما أدان الكثيرون المشاركين في هذه الحملات، واتهموهم بالدعوة لفرض القيم الغربية على المسلمين في مالي. وفي مناسبات عديدة، أتهمت الجمعيات الإسلامية المنظمات غير الحكومية، التي يمولها الغرب بالتدخل في شؤون مالي الداخلية. وقد شجب زعيم إحدى الجمعيات الإسلامية، في مالي، ما دعاه "الحملة الصليبية" التي يشنها "الغربيون اللا أخلاقيون"، الذين يعملون مع

المنافقين الماليين "الذين ...يختلسون أموال المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مناهضة الختان" (*السياسي المسلم* ٢٠٠٢). وتوزع جمعية إسلامية أخرى المنشورات في المساجد، التي تقول (بالفرنسية) "إن أي قانون ضد الختان، الذي هو سنّة، هو اعتداء على حرية الدين" و"سلوك ينم عن عدم احترام المقدسات".(١٩)

وفي أواخر التسعينيات، دار حديث كثير عن كيف أن القيم الإسلامية غير محترمة وعن مخاطر غزو القيم الغربية، واحتج قادة بارزون في الجمعية المالية لوحدة وتقدم الإسلام المدعومة من الحكومة على ما أسموه "الطريقة، التي يتعرض بها الإسلام للهجوم" في البلاد (كيتا ١٩٩٨ أ). غير أن الجمعية المالية لم تكن وحدها التي عبرت عن هذا الانزعاج؛ إذ أنحى ناشطون مسلمون ومتحدثون، باسم الجمعيات الإسلامية، باللائمة على الحكومة المالية لما رأوه من أوضاع مشينة. وفي مناسبات عديدة في أواخر التسعينيات، نادى بعض المثقفين المسلمين، وبعض الجمعيات الإسلامية بمقاطعة مسابقة ملكة جمال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظرًا لأن مالي هي المستضيفة للمسابقة، كان من المتوقع أن يكون للرئيس المالي ألفا عمر كوناري وزوجته ادام با، المؤرخة المشهورة، دور رسمي في المناسبة. وقد أدان بعض الناشطين الماليين المسابقة، وعرض بعضهم الحجة النسوية الإسلامية ضد مسابقات الجمال؛ لإهانتها للمرأة (كيمبيري ١٩٩٨؛ وكيتا ١٩٩٨ ب). ومن الطريف أن شريف حيدرة اتهم المنادين بمقاطعة المسابقة بالنفاق؛ لأنهم لم يقاطعوا مثل هذه المسابقات من قبل، حين أقيمت في مالي. وقرب نهاية عام ١٩٩٩، ثار احتجاج من بعض الجمعيات الإسلامية وتهديد بالعنف، بعد أن ذكرت بعض التقارير غير المؤكدة أن منظمة لم يُسمع عنها من قبل ستنظم مؤتمرًا للمثليين في باماكو في عام ٢٠٠٠ (سو ١٩٩٩). وقد اعتبر الكثيرون أن القيم الغربية، مثل القبول الاجتماعي للشذوذ الجنسي، أمر بغيض، مثله مثل استخدام الواقي الذكري للحماية من الإيدز، وتنظيم الأسرة عمومًا من قبل الحكومة المالية (بما في ذلك الرئيس كوناري)، والمانحين الغربيين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية.(٢٠)

ووفق طلال أسد، فإنه "من وجهة النظر العلمانية، فإن الدين يمكن أن يقتصر على المعتقد الشخصي والعبادة أو على الحديث العام، الذي لا يفرض أي مطالب على حياة الناس" (١٩٩٩، ١٩١). وهذه، في حقيقة الأمر، إحدى المعضلات، التي تواجه المسلمين الماليين الذين واجهوا أيضًا معضلة ذات صلة، وهي تعرضهم للإتهام بأنهم "أصوليين" أو "إسلامويين" عندما يخطبون في الناس، وبعض المسلمين الماليين على وعي بذلك، ومن المفيد هنا أن نقتبس من محمود ديكو، إمام أحد مساجد الاصلاحيين في باماكو، الذي شغل منصبًا في الجمعية المالية لوحدة وتقدم الإسلام، وكان مديرا لـ"راديو إسلاميك"، وانتُخب في المجلس الإسلامي الأعلى؛ ففي عام ٢٠٠٠، صرح ديكو في مقابلة:

> إن الأصولية لا تقتصر على الأديان فقط فهي في كل المجالات، وحتى ما نراه اليوم هو من الأصولية، التي هي جزء من عدم التسامح. ولا يحق لأي رئيس أن يحكم بلده كما يشاء. هم يفرضون علينا سلوكًا معينًا. والحكم الرشيد ليس منا فهم يفرضونه علينا، وإذا رفضناه، فهم يُمسكون عنا القروض والعون وكل شيء، ويُعاقبوننا من خلال وسائل الإعلام ويحيلوننا وحوشًا. لذلك، فإن كل هذا نوع من الأصولية وانعدام التسامح. (تراوري ٢٠٠٠).

وقد قدم محمود ديكو، إنابة عن مجموعة المنظمات الإسلامية المالية، والتي دخلت حلبة السياسة لاحقًا، بدعمه لأحد المرشحين للرئاسة، انتقادًا شديدًا للمجتمع المالي وسياسييه. وقد كتب ديكو أن المجموعة أدانت "السياسيين، الذين لم يقوموا بأي جهد، خلال العقد الماضي ضد هذه *الإباحية والشهوانية*، التي تغزو بلادنا، أو إدانتها على الأقل، أو ضد التقليد *الاجتماعي- الاقتصادي*، الذي يستنزف المرجعيات التي تُحدد هويتنا" (ديكو ٢٠٠١؛ انظر أيضًا ديكو ٢٠٠١ أ ودياوارا ٢٠٠١). ومن الملاحظ أن "التقليد الاجتماعي-السياسي" الذي يدينه ديكو، قد لا يختلف كثيرًا عن "التقليد" و"الهجين" الهازل والهدّام، التي يحتفي بها مايكل تاوسيق (١٩٩٣) وهومي بهابها (١٩٩٤) ومقلدوهما.

وفي عام ٢٠٠١، كان عديد من المسلمين يعدون العدة لاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي سيُعقد في باماكو؛ حيث ساد إحساس شديد "بالأمة"

الإسلامية، وتعاطف مع المسلمين وقضاياهم، ومعاناة المسلمين في شتى بقاع العالم؛ خاصة في فلسطين والعراق.[٢١] وأثناء الإعداد لاجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي، استضافت الحكومة المالية اجتماعًا للصيادين التقليديين في غرب أفريقيا، والذين تُعتبر ممارساتهم غير إسلامية.[٢٢] وقد اعتبر العديد من المسلمين الماليين احتفال الدولة بالمناسبة أمرًا مهينًا لأنه يعني موافقتها على ممارساتهم المنافية للإسلام، إذ لم يكتف وزير الثقافة بمخاطبة الاجتماع، وهو في زي الصيادين الكامل "بتمائمه"، بل إن الحكومة شيدت نصبًا تذكاريًّا في العاصمة للصيادين غير المسلمين – ضمن مشروع كبير لتشييد نُصب تذكارية في البلاد.

بيد أن أكثر القضايا خطورة دارت حول خطط الحكومة لإصلاح قانون الأسرة في مالي. ففي عام ٢٠٠١، وبعد نقاشات مطولة وجدل دام عدة سنوات، أعلنت الحكومة عن مقترحاتها المحددة للإصلاح في قانون الزواج، وقانون الميراث، رفعت بموجبها سن الزواج للفتيات ومساواة الزوجين وإعطاء الذكر والأنثى أنصبة متساوية في الميراث.[٢٣] وقد قُصد من هذه التعديلات أن تتوافق مع برنامج عمل مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥، والمؤتمر اللاحق له الذي انعقد في عام ٢٠٠٠، والذي ساندته الحكومة المالية وناشطات حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية العلمانية. ولسنوات طويلة، أكد بعض المانحين الرئيسيين ومختلف المنظمات، غير الحكومية العاملة، في مالي أهمية مثل هذه الإصلاحات الاجتماعية، والتي ربطوها بوضوح في بعض الأحيان، مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الأخرى - اللامركزية والتحرير الاقتصادي. غير أن معظم قيادات الجمعيات الإسلامية رأت أن الإصلاحات الحكومية المقترحة معارضة لمبادئ الفقه الإسلامي، التي تحكم حياة الناس في مالي (فال ٢٠٠١؛ وتامبورا ٢٠٠١).

وفي عام ٢٠٠٢، قدم الرئيس كوناري، رسميًّا، مشاريع القوانين، الرامية إلى إصلاح قانون الأسرة وإلى منع ختان الإناث قانونًا، ولكنه اضطر إلى سحبها بعد أقل من ثلاثة أسابيع، في ضوء الانتقادات الواسعة. وإذا كانت

الصحافة المالية العلمانية قد تسرعت ووصفت ذلك "بالانتصار الأخير للإسلاميين" على الرئيس المنتهية ولايته (سيلا ٢٠٠٢)، فإن الحكومة المالية أخطأت فيما يبدو تقدير قوة المعارضة لهذه الإصلاحات. وليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة المالية قد أخذت في الاعتبار تجربة السنغال المجاورة في إصلاح *قانون الأسرة* في السبعينيات، والذي أثار أيضًا معارضة واسعة من القادة الدينيين (كولون ١٩٨١). وفي مالي، كان إمام المسجد الجامع الرئيس بباماكو، أحد أبرز القادة الدينيين وأعلاهم صوتًا في معارضة التعديلات المقترحة، والتي ذكر أنها تعارض مبادئ الدين الإسلامي في وضوح (داوو ٢٠٠٢).

وقد واصل المراقبون الأجانب قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٢، كيل الثناء على مالي، كمكان نجحت فيه اصلاحات الليبراليين الجدد والتحول الديموقراطي؛ ولكن رغم كل هذا المديح، تحدث عديد من الماليين العاديين عن أكثر من عشر سنوات من الأزمات–اقتصادية واجتماعية، وحتى أخلاقية– وتشككوا في جدية الديموقراطية والإصلاحات (قارن مع براتون وكوليبالي وماشادو ٢٠٠٢؛ وبراتون ومارتيس وجيما–بوادي ٢٠٠٥). وخلال سنوات الأزمة، نشطت بعض الجهات الإسلامية الفاعلة، مثل: المسئولين والناشطين وممثلي الجمعيات الإسلامية الجديدة في التعبئة لتقديم أجندة، لا تتفق دائمًا مع أجندة الرئيس كوناري، وقد حذق بعض هؤلاء، بعد نحو عشر سنوات من الاشتغال بوسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، الحرفة الإعلامية، وأصبحوا يجرون المقابلات الصحفية، ويعقدون المؤتمرات الصحفية، ويصدرون البيانات العامة، ومقترحات السياسات، وأجادوا فن الخطابة والكتابة في صفحات الرأي في الصحف، والظهور على التليفزيون القومي، وفي المحطات الإذاعية العامة والخاصة، للحديث عن الإسلام والقيم الإسلامية والأخلاق، وعن السياسة أحيانًا. وفي الوقت نفسه، نظم بعضهم الإجتماعات، وعقد التحالفات، وجمع التبرعات، وخلق الصلات ومارس الضغوط على الحكومة. وفي النهاية، قابل بعضهم السياسيين والمسؤولين في الأحزاب السياسية، وأيد مرشحًا رئاسيًا وشجع الجمهور على التصويت له، رغم أنه لم يفز. وعلى الرغم من هذا الخطاب الأخلاقي والإنتقاد للوضع الراهن في مالي،

ظلت الأغلبية الساحقة من المسلمين الماليين على التزامها الثابت بالممارسة الديموقراطية، بالإضافة إلى تأكيدها على الحق في حرية التعبير والتجمع، وحقهم كمواطنين في النقاش والحوار حول الدين ، والسياسة أيضًا.

ورغم محاولات الناشطين الإسلاميين التحدث باسم الماليين الآخرين، إلا إنه من الصعب القول بأن هذه النخبة المسلمة الجديدة تُمثل مسلمي مالي بكل تنوعهم. وباستثناء جمعية حيدرة، أنصار الدين، لا يمكن اعتبار أيّاً من الجمعيات الإسلامية منظمات قاعدية حقيقية. وليس من بين القيادات الإسلامية الجديدة – باستثناء حيدرة مرة أخرى – من له شرعية جماهيرية. ولكن يبدو أنهم يُعبرون، على الأقل أحيانًا، عن هموم المواطن المالي العادي. وليس هذا من باب تأكيد هوية إسلامية وليدة، أو بداية لتحرك هادف للمسلمين الماليين، أو حتى للناشطين المسلمين، وإنما الواقع هو أن بعض الناشطين المسلمين أقدر، فيما يبدو، على التعبير عن هموم بعض المسلمين الماليين العاديين، الذين يتجاذبهم التناقض، الناتج عن كونهم مواطنين مسلمين حديثين في دولة علمانية حديثة، في بلد يمتلئ بالممارسات والمظاهر "غير الإسلامية"، في عصر غلبة الفكر الليبرالي الجديد. وسيتردد معظم المراقبين في اعتبار مثل هذه الأشكال من العمل الإسلامي (الذي يتراوح بين جهود الإصلاح الأخلاقي والانضباط، إلى تحدي شرعية الدولة) برهانًا على نمو المجتمع المدني في مالي. ويعتبر العديد من العلمانيين الماليين، وبعض المراقبين الأجانب مثل هذا النشاط مثيرًا للقلق، ويحذرون من مخاطر الإسلام السياسي في مالي وفي غيرها. وكما أشرتُ سابقًا، يتوجب علينا – بدلاً عن إلصاق الأوصاف (أو إدانة) مثل هذه الأنشطة كأصولية أو إسلاموية – أن نتفهم مثل هذه التطورات في مالي، في إطار التعقيد، الذي يُحيط بنشأتها وصلاتها الخارجية المعقدة، في عصر إصلاحات التوجه الليبرالي الجديد.

هوامش

أود أن أعبر عن امتناني لموسى ديبري وباربرا لويس وماريا ميران، وبصفة خاصة لمارك لـو فاين وأرماندو سالفاتوري لآرائهم ومقترحاتهم القيمة.

١. مثل هذه الآراء وردت في روايات صحفية نُشرت بعد وقت وجيز عقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلـول ٢٠٠١. انظر، مثلاً، فرح ٢٠٠١؛ وكوناتي ٢٠٠١.

٢. يشمل ذلك الأجهزة الإعلامية الغربية والمالية المختلفة.

٣. منظور نقدي لاسلوب المجتمع المدني السائد تجاه "الحكم الرشيد" في أفريقيـا، انظـر كومـاروف وكوماروف ١٩٩٩؛ وهيبو وبانيقاس ٢٠٠٠.

٤. على سبيل المثال، سونجاتا، مؤسس إمبراطورية مالي الأسطورية في القرون الوسـطى؛ ومانـسا موسى؛ والحكام المسلمين لماسينا (حوالي القرن التاسع عشر)؛ والحاج عمر تال (المتوفى في القرن التاسع عشر)؛ وشيوخ الكنتا في إقليم تمبكتو؛ والشيخ حام الله (المتوفى في القرن العشرين)، وهؤلاء بعض أبرزهم.

٥. انظر سواريس ١٩٩٩ و٢٠٠٥ أ.

٦. اثنتان من الدراسات التي لقيت بعض الاهتمام، هما تسينج ١٩٩٣ وبيوت ١٩٩٩.

٧. للمزيد حول هذه التطورات، انظر لواني وسواريس ١٩٩٩؛ وسواريس ٢٠٠٤؛ وسواريس ٢٠٠٥ أ.

٨. الماليون الذين لديهم تلفزيونات باستقبال فضائي، لهم خيارات واسعة، يصعب تحديدها في أرقام.

٩. بعض المواضيع في هذا القسم تم الحديث عنها باستفاضة في كتابي "الإسلام واقتصاديات الـصلاة" (سواريس ٢٠٠٥ أ).

١٠. يطبق الكثير من الماليين مبادئ شتى مستمدة من "التقاليد"، التي يُشار إليها فـي لهجـات المنطقـة بـ"العادة" (من اللغة العربية).

١١. مثال لذلك، انظر سواريس ٢٠٠٠.

١٢. انظر، مثلاً، تال ١٩٩٥-١٩٩٦م.

١٣. للمزيد حول حيدرة وسيرته، انظر سواريس ٢٠٠٤، و ٢٠٠٥ أ، وقارن مع شولتز ٢٠٠٣ أ، الذي يحتوي على عدد من الأغلاط عن تاريخ الإسلام وممارسته حاليًا.

١٤. لمناقشة حيدر وصلة مجموعته بالصوفية والطرق الصوفية، انظر سواريس ٢٠٠٥ أ.

١٥. كان هذا أيضًا موضوعًا تناولته وسائل الإعلام المكتوبة. انظر مثلاً ديومبانا ١٩٩٣.

١٦.أنا مُمتن لرومان لوامابيه لإطلاعي على نسخة من هذا الرمز.

١٧.انظر، مثلاً، *"الطريق"* ١٩٩٦.

١٨.للمزيد حول العلاقات بشأن الختان، انظر شيل-دنكان وهيرنلند ٢٠٠٠. وللمزيد حول الحملات المناهضة للختان في مالي، انظرجوسلين ٢٠٠٠؛ وسانو ٢٠٠٠؛وكامارا ٢٠٠١؛ وسيسوك ٢٠٠١.

١٩.منشور في حوزتي أُصدرته، ووزعته الجمعية الإسلامية للإنقاذ.

٢٠.غير أن بعض القادة الدينيين المسلمين البارزين، خاصة شريف حيدرة، سيتخذون مواقف إيجابية بعد حين، تدعم استخدام الواقي الذكري.

٢١.للمزيد حول هذا الشعور الطاغي، انظر آيكلمان وبسكاتوري ١٩٩٦، وللمزيد حول التغطية الإعلامية في مالي لاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، انظر، مثلاً، *ليبرتي* ٢٠٠١.

٢٢.انظر التغطية المستفيضة للاجتماع في العدد الخاص لصحيفة *"القارة"* ، ٢ فبراير/شباط ٢٠٠١.

٢٣.للسجالات حول الإصلاحات المقترحة وبعض الخلافات المحددة، قارن بسواريس يُنشر قريباً وشولتز ٢٠٠٣ ب. بجاني الأخطاء في الوقائع، تكشف هذه المقالة الأخيرة عدم معرفة الكاتب بتقاليد المنطقة، فيما يخص النصوص الإسلامية، لذلك جاء فهمه مغلوطاً لدرجة كبيرة لتاريخ الخطاب الراهن بشأن الفقه الإسلامي والقانون "العرفي".